مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 06، العدد 01 - جوان 2019

OEBUniv.Publish

الدور التنموي للقطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية

The developmental role of the industrial sector as a mechanism for the advancement of the Algerian economy after the oil shock

د. رفيقة صباغ
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس – الجزائر

د. فاتح حركاتي
جامعة باتنة 1 – الجزائر

تاريخ التسليم: 2018/12/18 تاريخ المراجعة: 2019/02/01 تاريخ القبول: 2019/02/19

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى تحليل واقع القطاع الصناعي الجزائري ،وذلك من خلال التطرق إلى الاستراتيجيات الصناعية المطبقة خاصة بعد الصدمة البترولية ،وهذا بهدف تحليل النتائج التي حققتها الصناعة الوطنية خلال السنوات الأخيرة ،عبر تتبع عدة مؤشرات أساسية تتمثل أساسا في مساهمة الناتج الداخلي الخام ،ودور القطاع في خلق مناصب الشغل ،وكذا مساهمته في ترقية الصادرات خارج المحروقات. وتبين لنا أن الجزائر رغم انتهاجها لسياسات تنموية حديثة وعديدة بهدف تطوير اقتصادها، إلا أنها ما تزال بعيدة عن تحقيق الهدف المنشود بسبب الاختلالات الهيكلية في قطاعها الصناعي، وسوء تطبيق السياسات التنموية بطريقة فعالة، ودليل ذلك هشاشة قدرة القطاع على تنويع الإنتاج الصناعي المحلي، وعلى التقليل من فاتورة الواردات، ووكدا على ترقية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات.

كلمات مفتاحية :
سعر البترول ؛ قطاع صناعي ؛ناتج داخلي خام ؛صادرات صناعية ؛استراتجية صناعية.

Abstract:

The research paper aims to analyze the reality of the Algerian industrial sector by addressing the industrial strategies applied especially after the oil shock, in order to analyze the results achieved by the national industry in recent years, by following several basic indicators, mainly the contribution Crude domestic product, the role of the sector in the creation of jobs, in addition to its contribution to the promotion of exports outside hydrocarbons. Despite the fact that Algeria has been pursuing several recent development policies aimed at developing its economy, it has not achieved the desired goal because of the structural imbalances in its industrial sector and the lack of incorporating development Policies in an effective manner, as demonstrated by the inability of this sector to diversify industrial production , the reduction of the import bill, as well as the promotion of industrial exports outside the hydrocarbon sector.

Keywords: oil price; industrial sector; crude internal product; industrial exports; industrial sector development strategies.

المؤلف المراسل: د.ربيع قرين ، الأيميل: cmp25a@yahoo.fr

1. المقدمة

تعتبر الجزائر من البلدان التي سعت جاهدة لتطوير القطاع الصناعي خاصة في ظل الظروف الراهنة الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري كنتيجة لانخفاض أسعار البترول، حيث مرت جلّ المؤسسات الجزائرية بالعديد من الإصلاحات و التجارب، كما طبقت العديد من الاستراتيجيات التي تعمل ضمنها هذه المؤسسات ،و هذا بهدف تغيير بيئة المؤسسة و محيطها بما يناسب الساحة الدولية و منافستها .وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن القطاع الصناعي في الجزائر شهد تغير نمط ومنهج الاستراتيجية الصناعية الجديدة ،خاصة بعد انهيار أسعار البترول ،لذا ارتأينا أن تكون إشكالية بحثنا كالتالي :

الإشكالية :

ما هي استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر خاصة بعد الصدمة البترولية؟

فرضيات الورقة البحثية :

- القطاع الصناعي يلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية ؛
- تتبع الجزائر العديد من السياسات والإجراءات لتفعيل الدور التنموي للقطاع الصناعي .

أهداف الورقة البحثية :

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى تأثر وارتباط الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار البترول؛
- التعرف على واقع القطاع الصناعي الجزائري؛
- التعرف على استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في الجزائر خاصة بعد الصدمة البترولية.

منهجية ومحاور الورقة البحثية :

ترتكز هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال التطرق لواقع القطاع الصناعي ولسياسات تطويره في الجزائر ، وتستعرض الدراسة النقاط التالية البداية :نتناول فيها أثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري ،لنعرج إلى واقع القطاع الصناعي في الجزائر ،ثم نختم بالتعرف على الدور التنموي للقطاع الصناعي في الجزائر، والى استراتيجية تطوير هذا القطاع.

1. أثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري

عرفت أسعار البترول تطورات وتغيرات منذ اكتشافها على كافة اقتصاديات دول العالم سواء كانت مصدرة أو مستوردة، ومن أبرز الأزمات التي عرفتها أسعار هذه السلعة الأساسية في الصناعة والتجارة الدولية في الفترة الأخيرة هي أزمة النصف الثاني من سنة 2014 ،حيث لعبت عوامل العرض دورا أكبر إلى حد ما من عوامل الطلب في الانخفاض بنسبة 50 ٪ في أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 (Aasim, Arezki et al,2015,p05).

1.2 بوادر أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 2014

بعد ثلاث سنوات من الإستقرار النسبي في سعر برميل النفط عند عتبة 100 دولار للبرميل إتخدت أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 منحنى مغايرا لتتجه نحو الانخفاض المستمر الذي شغل حيزا واسعا من الاهتمام العالمي، وتصاعدت المخاوف من تداعياته المحتملة على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى الدول المنتجة والمستهلكة ومستقبل الصناعة النفطية بشكل خاص. وقد تزايدت حدة هذا الانخفاض في الأسعار بعد أن اتخذت منظمة أوبك في شهر نوفمبر 2014 قرارا بخلاف ما هو متوقع يتعلق بالإبقاء على سقف إنتاج دولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، مسجلا بذلك تراجعا مستمرا ليسجل هذا التراجع في شهر جانفي 2015 نسبة 59 ٪ مقارنة بشهر جوان 2014 وبنسبة 54٪ مقارنة بشهر سبتمبر2014، لتفقد بذلك الأسعار أكثر من نصف قيمتها الاسمية خلال فترة أربع أشهر فقط (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، نوفمبر 2015، ص03)، وهذا ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): تطور متوسط السعر الشهري للبترول خلال الفترة (جانفي2014-ديسمبر 2016)

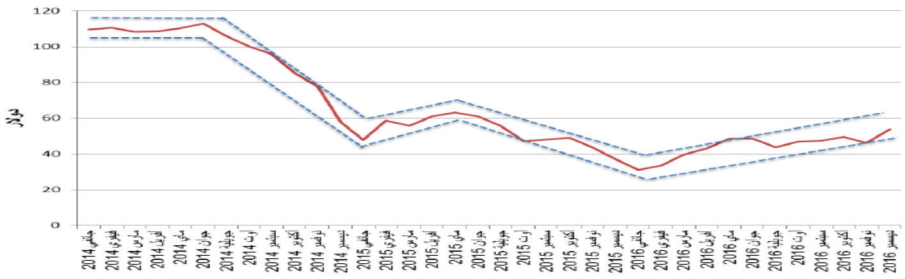

المصدر:بنك الجزائر: "**التقرير السنوي2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، سبتمبر 2017 ،ص50.

إذن بعد أن استقر متوسط السعر الشهري للبرميل عند حوالي 110 دولار للبرميل في السداسي الأول من سنة 2014، شهد انحدارا قويا خلال النصف الثاني من نفس السنة ليبلغ 57,98 دولار للبرميل في ديسمبر2014، وقد استمر هذا الاتجاه التنازلي طوال سنة 2015، ليصل سعر البترول إلى أدنى مستواه في جانفي 2016 ب 31,1 دولارا للبرميل. وبعد ذلك ارتفعت أسعار البترول لتبلغ 53,96 دولار للبرميل في ديسمبر2016 ،وبالمتوسط السنوي انتقلت أسعار الخام من 100,2 دولار في 2014 إلى 53,1 دولار في 2015 ثم إلى45 دولار في سنة 2016 (بنك الجزائر، 2017، ص49).

2.2 أثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري

سنحاول تحديد آثار الأزمة البترولية 2014 على أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية.

أولا :الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (02) : تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)

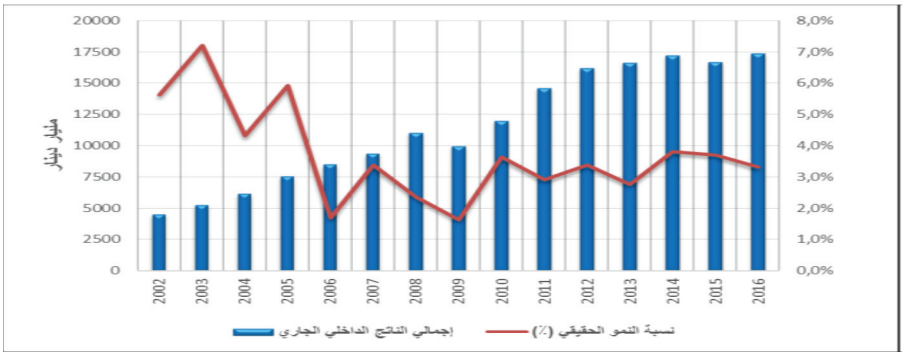

المصدر: بنك الجزائر:" **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** " سبتمبر 2017 ،ص21.

انخفاض أسعار البترول في الجزائر أثّر بشكل واضح على نسبة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد،كما يبينه لنا الشكل السابق ، إذ انخفضت من 3.8 ٪ خلال عام 2015 إلى 3.5 ٪ عام 2016، حيث أن التصنيع في البلاد خارج مجالات البترول والغاز، لا يمثل سوى 5 ٪من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم جد منخفض عمّا سُجل في نهاية عقد

الثمانينيات، ومقارنة بحجم الإنفاق الكبير على القطاع الصناعي(متاح على الموقع الإلكتروني : https://arabic.cnn.com/business/2017/05/22/morocco-algeria-economy-new-repor).

ثانيا: الميزان التجاري

الشكل رقم (03): تطور بنود الميزان التجاري خلال الفترة (2012-2016)

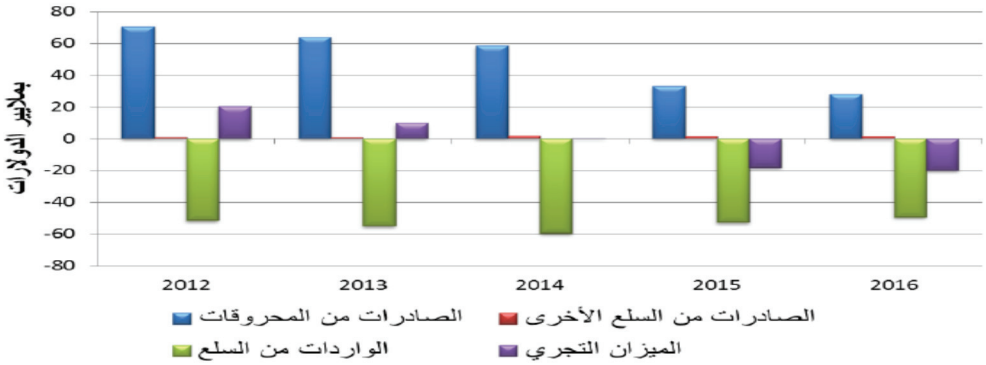

المصدر: بنك الجزائر: "**التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**" سبتمبر 2017 ص53 .

على الرغم من تراجع إجمالي الواردات من السلع تفاقم عجز رصيد الميزان التجاري ب 2,04 مليار دولار، ليبلغ 20,13 مليار دولار في 2016 ، مقابل 18,08 مليار دولار في 2015، وهو ثاني عجز يسجل على التوالي بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الفوائض المتتالية.

ثالثا : البطالة

الجدول رقم (01): معدل البطالة خلال الفترة (2012- 2016) بالنسبة المئوية

معدل البطالة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السنة	11	9,8	10,6	11,2	10,5	11.7

المصدر: بنك الجزائر: "**التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** " ، سبتمبر 2017 ،ص 150.

نلاحظ ارتفاع لمعدل البطالة بعد الصدمة البترولية من 10,6 ٪ سنة 2014 إلى 11,2٪ في سنة 2015 إلى 11.7٪ سنة 2017، وتبقى نسبة البطالة عند فئة الشباب (بين 16 و 24 سنة) مرتفعة ،حيث قدّرت ب26,7 ٪سنة 2016.

رابعا : الميزانية العامة

في سنة 2015 (*)سجلت الميزانية العامة عجزا بلغ 2 553,2 مليار دينار، أي ما يعادل 15,4٪ من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل عجز قدره 257,3 1مليار دينار أي بنسبة 7,3 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2014 . ولقد أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول سنة 2016 إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بحوالي 25 ٪.

الجدول رقم (02) : تطور العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2012-2017) مليار دينار

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
فائض /عجز في الموازنة	-758,6	-151,2	-1 257,3	-2 553,2	-2 341,4	-2131.41

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

كنتيجة لانخفاض أسعار البترول وتقلص الإيرادات سجلت الميزانية عجزا سجل قيمة 2 341,4- سنة 2016 مليار دينار مقابل 257,3 1 سنة 2014،هذا ما جعل الجزائر تبحث عن بدائل لتمويل الميزانية، ويتوقع أن ينكمش العجز ليسجل نسبة 8٪ إلى الناتج الداخلي الخام سنة 2018.

خامسا :صندوق ضبط الإيرادات

تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات، إلا أن تمويل عجز سنة 2013 رغم ضعفه (أقل من 1٪ من إجمالي الناتج الداخلي) تم اقتطاع مبلغ قدره 70,2 مليار دينار من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة. من جهة أخرى فان عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية في 2015 قد تمّ تمويله بواقع 89,1 ٪ من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، أما عجز سنة 2016 لم يتم تمويله بموارد هذا الصندوق إلاّ بواقع 58,1 ٪،و تمّ تغطية الباقي باللجوء إلى موارد تمويل أخرى، لاسيما اقتراض ادخار باقي المتعاملين

الاقتصاديين. وتجدر الإشارة إلى انه وكنتيجة للصدمة البترولية شهد قائم الصندوق انخفاض قوي، والذي انتقل من 4408.5 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 2072 مليار دينار في نهاية 2015 أي تآكل ب 53٪ فقط خلال سنة واحدة (بنك الجزائر، سبتمبر2017، ص 69).

الجدول رقم (03): تطور نسبة قائم صندوق ضبط الإيرادات من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)

السنة	2007	2008	2009	2010	2012	2014	2015	2016	2017
نسبة قائم صندوق ضبط الإيرادات من الناتج الداخلي الخام (٪)	34,6	38,9	43	40,2	35,6	25,6	12.4		

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قائم صندوق ضبط الإيرادات(**) يرتفع كنتيجة لارتفاع أسعار البترول ،وبمجرد انخفاضها في النصف الثاني من سنة 2014 عرف قائم صندوق ضبط الإيرادات تآكلا كبيرا ،حيث بلغ مستواه الحد الأدنى القانوني ،أي 740 مليار دينار اعتبارا من نهاية شهر فيفري 2016.

سادسا :ميزان المدفوعات

الشكل رقم (04) :تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2012-2016)

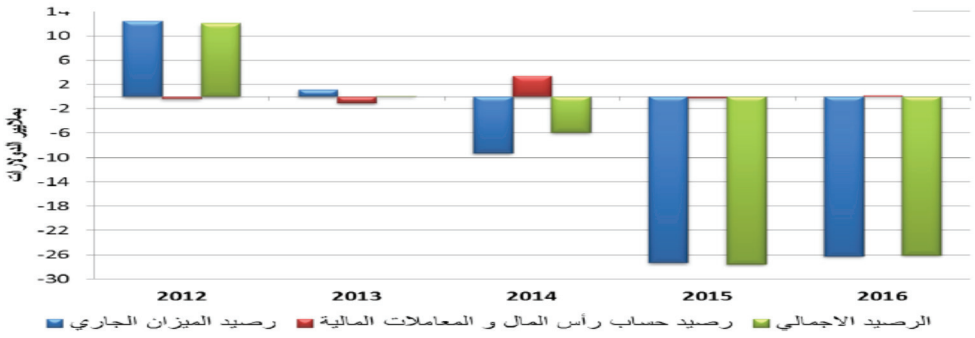

المصدر: بنك الجزائر:" **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** "سبتمبر2017 ،ص54.

أدّى التدهور الحاد في سوق النفط الذي بدأ في النصف الثاني من سنة 2014 إلى أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر منذ سنة 1998 ،وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع، المقدر ب 11,8 ٪، أدّى التراجع الحاد في أسعار البترول في سنة 2015 إلى عجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قدر ب 27,5 مليار دولار و إلى حوالي 26 مليار دولار سنة 2016، لينخفض سنة 2017 و يسجل قيمة 21.76 مليار دولار.

سابعا :التضخم

الشكل رقم(05): تطور مستوى التضخم (٪)خلال الفترة (أفريل 2014- ديسمبر2016)

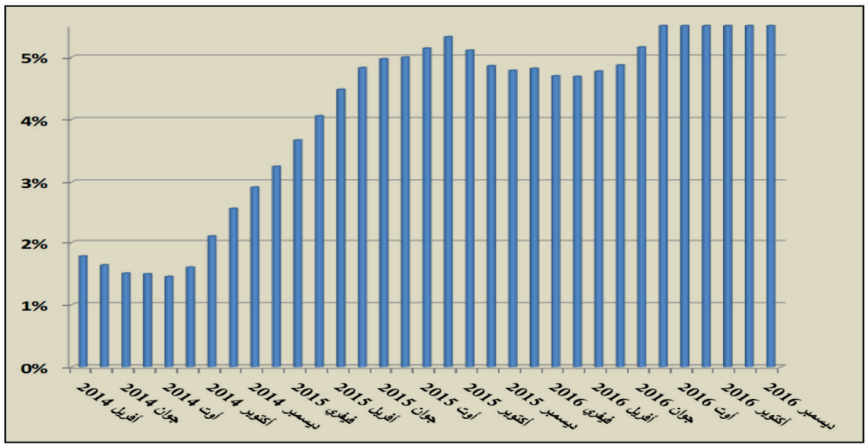

المصدر: بنك الجزائر:" **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** "، سبتمبر2017، ص140.

فيما يخص التضخم وبعد أن سجل خلال سنتين متتاليتين تراجعا قويا (2013-2014) تسارعت الوتيرة السنوية المتوسطة لارتفاع الأسعار في سنة2015 ،بواقع 4,8 ٪ لتتواصل وتبلغ 6,4 ٪ في سنة 2016 إلى 7٪ سنة 2017.

ثامنا : احتياطي الصرف

الصدمة البترولية أدت إلى تآكل صلابة الوضعية المالية الخارجية للجزائر بشكل سريع خصوصا أن مستوى الواردات لا يزال عالياً، مما يمثل عامل خطر إضافي على المدى المتوسط لميزان المدفوعات الخارجية .

الشكل رقم (06): تطور احتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2016)

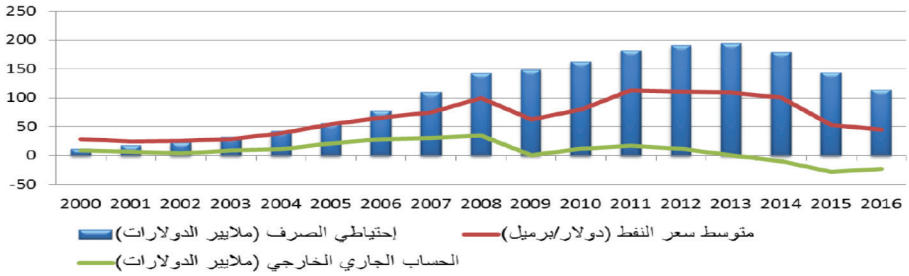

المصدر: بنك الجزائر :" **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** " ، سبتمبر 2017 ،ص57.

لقد أدّت العجوزات القياسية في ميزان المدفوعات المسجلة في 2015 و 2016 إلى تراجع حاد للاحتياطيات الرسمية للصرف، حيث انتقلت من 178,94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى144,13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 ثم إلى 114,14 مليار دولار في نهاية 2016 .

2. الدور التنموي للقطاع الصناعي واستراتيجيات تطويره في الجزائر:

قبل التطرق للدور التنموي للقطاع الصناعي في الجزائر سنحاول أن نتطرق لخصائص الصناعة (***) الجزائرية ،ولأهم الاستراتيجيات المتبعة لتطويرها خاصة بعد الصدمة البترولية.

1.3 خصائص الصناعة الجزائرية:

يمكن استخلاص أهم مميزات الصناعية الجزائرية في ما يلي(قوريش، 2008، ص98):

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال؛
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛

- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص في تنوع الصادرات؛
- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

2.3 الدور التنموي للقطاع الصناعي الجزائري :

لقد حددنا الدور التنموي للقطاع الصناعي الجزائري في ثلاث مؤشرات أساسية، وهي مساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الجزائري، وفي الحد من البطالة، وكدا مساهمة القطاع الصناعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

أولا : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي

الشكل رقم (07):مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2002-2016) بالنسبة المئوية

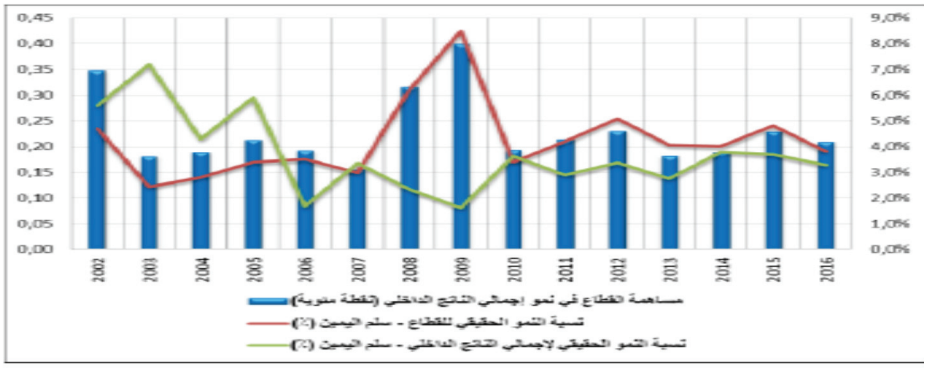

المصدر : بنك الجزائر :" **التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** " سبتمبر 2017 ،ص28.

الجدول رقم (04): نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2007-2016)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011

نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي	٪6.7	٪8.3	٪10.3	٪8.2	٪7.5

السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي	٪9.8	٪5.9	٪8.6	٪7.4	٪7.9	7.6٪

المصدر :من إعداد الباحثين استنادا لتقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

بعدما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في حدود 18 ٪ سنوات السبعينيات نلاحظ ومن خلال الشكل و الجدول السابق تذبذب تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة (****)،حيث سجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها سنة 2009 بنسبة 10.3 ٪ لتنخفض النسبة سنة 2010 ، لتعاود الارتفاع سنة 2012، ثم الانخفاض سنة 2013 ،والارتفاع سنة 2014 ،والانخفاض سنتي 2015 و2016. ويعود هذا إلى تقلص عدد المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة بما فيها الصناعية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة سطرت برنامجا للرفع من معدل هذه المساهمة إلى نسبة تتراوح بين 8 إلى 10 ٪ في آفاق 2020.

ثانيا: مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل

الجدول رقم (05): تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي بالآلاف خلال الفترة (2007-2016)

	2007	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
السكان الناشطون	10514	10 801	10544	10 812	10661	11423
العمالة في القطاع الصناعي	522	530	1 194	1 337	1367	1335

	2013	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
السكان الناشطون	11 964	11 453	11 932	12 117	12298
العمالة في القطاع	1 407	1 290	1 377	1 465	1493

الصناعي					

المصدر :من إعداد الباحثين استنادا لتقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

تسعى السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة إلى تحقيق قفزة نوعية في القطاع الصناعي ،حيث تم إضفاء حركية كبيرة على القطاع من خلال استراتيجية وطنية تطمح، بالدرجة الأولى إلى امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، من خلال السعي إلى الحفاظ على أداة الإنتاج وتنويع النسيج الصناعي. وفي إطار هذه الاستراتيجية تولت الدولة بعث الورشات الاقتصادية من خلال مشاركتها في اختيار الفروع الصناعية، وأضحت التنمية الصناعية تقوم على فروع النشاطات ذات قدرة نمو عالية، على غرار الكيمياء والبتروكيمياء والصناعات الكهربائية والحديد والصلب والتعدين والصناعة الغذائية، وفي الأخير، الصناعة التحويلية، كل هذا أدى إلى تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي من 10514 ألف عامل سنة 2007 إلى 117 12 عامل مع نهاية 2016.كما يبينه لنا الجدول السابق.

ثالثا :مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية

الجدول رقم (06): نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات (2007-2016)

	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات	1,5٪	1,6٪	٪1.6	1,8٪	2٪

المصدر :قوريش نصيرة :" **أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر** "،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الخامس ،2008 ، ص 93.

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات	1,5٪	1,6٪	٪1.6	1,8٪	2٪	٪2.1

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لتقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

الجزائر سجلت مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية، حيث سجلت نسبا تتراوح بين 1.2 ٪و 4.7 ٪ ، لكن لا بد من الإشارة إلى تحقيقها لنسب متزايدة في صادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات ابتداء من سنة 2009 ،وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من

طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع الاستراتيجي الهام والأساسي في التنمية الاقتصادية ومواجهة البطالة وخلق الثروة(مخضار، 2018، ص 176).

3.3 ركائز الاستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر:

لقد انتهجت الجزائر العديد من الاستراتجيات خاصة بعد الصدمة البترولية لتطوير القطاع الصناعي ،أهمها مايلي :

أولا: تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية: التي يمكن من خلالها خلق صناعة تنافسية قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية ،حيث تم تحديد ثلاثة فروع صناعية تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية وهذا ما يبينه لنا الشكل الموالي :

الشكل رقم (08):الفروع الصناعية التي تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية

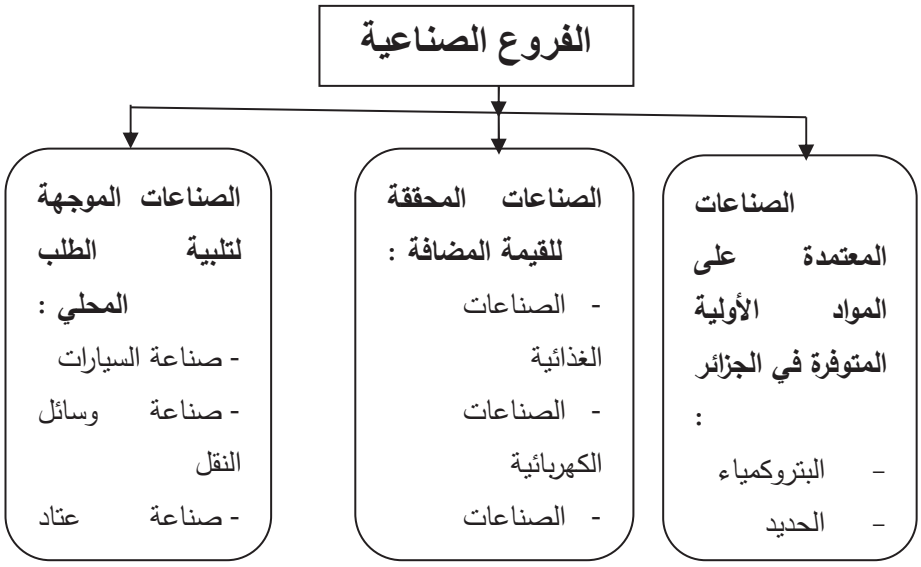

المصدر : من إعداد الباحثين استنادا إلى : سليم بوهيدل :" **اشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية – آفاق 2025**– " ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،(2016–2017)،ص125.

لقد تم اختيار القطاعات المراد ترقيتها عبر عدة مراحل :

- تعريف بالفروع ذات إمكانات النمو العالية والتي يتم دعمها من قبل السوق الدولية؛
- تحليل القدرة التنافسية للفروع والتي تم تحديدها؛
- تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع المستهدفة وكذلك التهديدات والفرص في السوق الدولية؛
- تبيين الاستراتيجية الصناعية التي تم تبنيها انطلاقا من تحديد الخيارات المتعاقبة وتحديد عناصر تنفيذها.

من خلال هذه الفروع التي تم تحديدها المبتغى منها هو تثمين الموارد الطبيعية مع تطوير الصناعات، وعدم الاكتفاء بتصدير البترول الخام مستقبلا. أما من حيث الانتشار الجغرافي، فقد تم تحديد أربعة أنواع من المناطق الصناعية نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (09):المناطق الصناعية التي تمتلكها الصناعة الوطنية

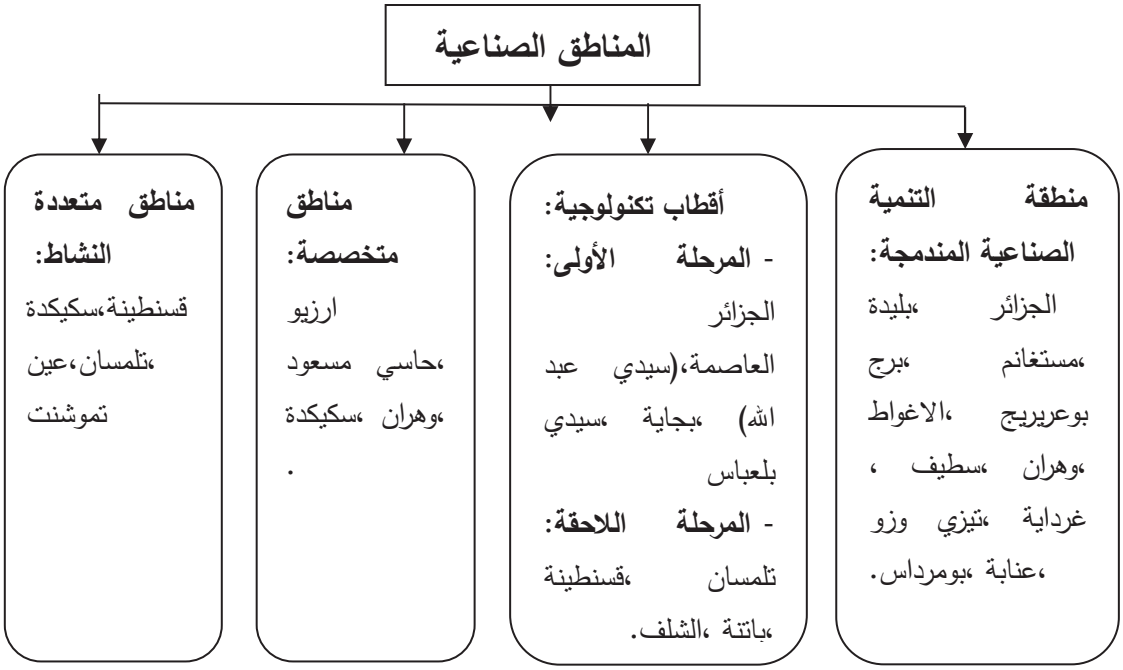

المصدر : من إعداد الباحثين استنادا إلى :

سليم بوهيدل :" **اشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية –آفاق 2025–** " ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،(2016–2017)،ص ص(126–127).

لقد تم مراعاة عدة اعتبارات في تحديد مواقع المناطق الصناعية، وعلى رأسها توفر الهياكل القاعدية والوعاء العقاري، قربها من المؤسسات الجامعية ،أنماط التكوين المتوفرة فيها ،غير أن ما يعاب على هذا الانتشار هو إهماله للمناطق الجنوبية (بوهيدل، 2017، ص 127).

ثانيا :تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي: في هذه الإطار ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (*****)باعتبارها من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف إنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه القوانين والمراسيم (بوهيدل، 2017، ص 141):

- المرسوم التنفيذي رقم(05 –1965) والمؤرخ في(03 /2005/05)،والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أوكلت لها مهمة السهر على تنفيذ استراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وتطويرها ودعم الخبرات والاستشارات الموجهة لها.
- الأمر الرئاسي(06 –08) المؤرخ في (2008/07/15)، والمتعلق بتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث يخص هذا الأمر الاستثمارات المحلية الخاصة ،وكذا الاستثمارات الأجنبية المنجزة ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الأمر في إنشاء مؤسسات صناعية جديدة وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وتطوير قدراتها الإنتاجية.

وتعتبر مشاريع إنتاج وتركيب السيارات أكثر استقطابا للمستثمر الأجنبي كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (07) : الإنتاج السنوي لتركيب السيارات في الجزائر

المؤسسة	المنطقة	الإنتاج السنوي للمركبات السياحية
سوفاك	المنطقة الصناعية سيدي خطاب غليزان	100ألف سيارة في السنة
مجمع طحكوت (هيونداي)	، المنطقة الصناعية زعرورة ولاية تيارت	100ألف سيارة في السنة
رونو	المنطقة الصناعية واد تليلات وهران	75 ألف سيارة في السنة
بيجو	المنطقة الصناعية الكرمة وهران	100ألف سيارة في السنة
نيسان	المنطقة الصناعية غليزان	60 ألف سيارة في السنة

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى : الإذاعة الجزائرية : **القطاع الصناعي في الجزائر: شعبة الميكانيكا تحرز تقدما ملحوظا والمناولة تبقى دون المستوى**"،،[على الخط]،متاح على الموقع :http://www.radioalgerie.dz، تاريخ الاطلاع : (2018/12/13).

ثالثا : حظر الاستيراد : أقرت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية لضبط الواردات(******) وحماية المنتوج المحلي، بحيث قررت الحكومة ابتداء من جانفي 2008 منع استيراد قرابة 851 مادة، منها مواد أولوية كالبلاستيك والألمنيوم ،والفواكه الخضر والأجبان واللحوم ، والمياه المعدنية والحلويات والشكولاطة والاسمنت وكذا مواد أخرى .كما فرضت ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل 36 منتوج مستورد، وتم رفع الرسوم الجمركية على 129 منتوج مستورد، وهي كلها تدابير بغرض حماية المنتجات المحلية، ومست هذه الضرائب أجهزة الإعلام الآلي، والهاتف النقال والمشروبات والمكملات الغذائية وبطاقات التعبئة وبطاقات فك التشفير وهياكل الجرارات وتجهيزات ومواد أخرى، منها أجهزة الرفع والجسور المتحركة وأجهزة تنقية مياه الشرب (رمزي، متاح على الموقع الالكتروني :ttps://www.tsa-/90 algerie.com/ar).

رابعا : تأهيل المؤسسات :يضم برنامج التأهيل :

- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة ،وتعزيز تجمعات الأنشطة وتقريبها من بعضها وربطها بمراكز البحث ودعم التفاعل والتعاون بين مختلف الهيئات المعنية بالصناعة ؛
- تأهيل المؤسسات ،تعزيز الإبداع وتطوير الموارد البشرية وتأهيلها ،إضافة إلى ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الاستثمار الصناعي (تجاني، 2016، ص145).

ويهدف هذا البرنامج إلى :

- **وضع نظام ابتكار ذاتي :** يحمل على عاتقة تغذية النمو الصناعي الجزائري .ويدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني؛
- **تنمية الموارد والمهارات البشرية:** تدخل ضمن التوجهات القوية للاستراتيجية الصناعية. هذه الأخيرة تعتبر أن الرأس المال البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، بل هو في نفس المرتبة مع رأس المال المادي ،بالإضافة إلى انه عامل قوي في التشجيع على امتصاص التكنولوجيات والحداثة الصناعية؛
- **ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:** يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في جلب التكنولوجيا، وتوسيع المنافذ إلى الأسواق الدولية ،كما يعتبر مكملا ومدربا اتجاه الاستثمار المحلي، لذا تسعى الجزائر في إطار تأهيل المؤسسات إلى وضع سياسة فعالة لتسهيل ترسيخ الاستثمار الأجنبي المباشر في النسيج الصناعيFDI) (وزارة الصناعة والمناجم :"**احياء الإنتاج الصناعي** " ،[على الخط] ، متاح على الموقع الالكتروني،http://www.mdipi.gov.dz).

3. تحليل النتائج:

في محاولة منا للإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

- الاقتصاد الوطني رهين قطاع المحروقات باعتباره شديد الحساسية لكل التقلبات التي يشهدها السوق العالمي للنفط، حيث أنه مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق في السنوات القليلة الماضية بدأت بوادر أزمة اقتصادية تلوح في الأفق وعلى جميع المستويات؛
- ترتكز معالم الاستراتيجية الاقتصادية والصناعية الجديدة على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وترقية الاستثمارات وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب، إضافة إلى إتمام

عملية خوصصة المؤسسات العمومية الغير ناجعة اقتصاديا وماليا، بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ورفع معدلات النمو ،ودعم التشغيل من أجل الحد من ظاهرة البطالة؛

- القطاع الصناعي خارج المحروقات لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية، ، فعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق استراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر، مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والتجهيزات والمعدات الصناعية، والمواد الأولية.

4. خاتمة:

من خلال ورقتنا البحثية تبين لنا شدة حساسية الاقتصاد الجزائري لتقلبات أسعار النفط ،فبمجرد انخفاض سعره في النصف الثاني من سنة 2014 ،تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير ،وتجلى ذلك في عجز الموازنة ،عجز ميزان المدفوعات ،وتراجع احتياطات الصرف ...،وتماشيا مع هذا الوضع تغيرت السياسة الاقتصادية الجزائرية بشكل ملفت للنظر ،خاصة في مجال تطوير القطاع الصناعي نظرا للدور التنموي الكبير الذي حققه هذا القطاع في العديد من الدول في رفع مستوى النمو والحد من ظاهرة البطالة ...،وتبينا لنا أن مساهمة هذا القطاع بالجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية هي مساهمة محتشمة ولم تصل إلى المستوى المطلوب، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى ،رغم تعدد وتنوع الاستراتيجيات الصناعية لتطويره أي القطاع الصناعي ،وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية ،وما لاحظناه هو سعي الجزائر في استراتيجيتها الجديدة ،وخاصة بعد الصدمة البترولية إلى تشجيع الإنتاج المحلي ،وذلك بحظر الاستيراد وبتشجيع دخول المستثمر ،حيث شهدت الجزائر إقبالا في السنوات الاخيرة لعدد من المستثمرين الأجانب وخاصة في إنتاج السيارات مثل "رونو" الفرنسية، و"هيونداي" الكورية، و"فولكسفاغن" الألمانية وغيرها.

على ضوء هذه النتائج يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات، يمكن حصرها في الآتي:

- اتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى ترقية القطاع الصناعي وتأهيله ليصبح قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية، في ظل الإمكانات المتوافرة من مواد أولية ويد عاملة، إضافة للغطاء المالي الكبير المخصص لهذا القطاع ؛
- ضرورة إجراء الإصلاحات و إتباع سياسات اقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي إلغاء تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات..؛
- ضرورة دعم القطاع الصناعي بمختلف شعبه الإنتاجية وتعزيز أداءه أكثر في إطار مسعى الدولة لتنويع الاقتصاد ؛
- تشجيع المؤسسات المالية لتطوير منتجات بنكية جديدة لدعم الأنشطة الإنتاجية و الصناعية ، مع ضرورة تشجيع تمويل الاستثمارات الصناعية .

6. قائمة المراجع:

- Aasim ,M.Husain, Rabah Arezki et al(2015)," **Global Implications of lower Oil Prices"**, International Monetary Fund, Staff Discussion Note, July.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك. (2015):" **التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء**" .
- بنك الجزائر (2017):"**التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، سبتمبر.
- العربية :" **ماذا حمل تقرير اقتصادي أصدرته ثلاث منظمات دولية عن المغرب والجزائر؟**" ،[على الخط] ،(2017/05/22) ،متاح على الموقع الإلكتروني : https://arabic.cnn.com/business/2017/05/22/morocco-algeria-economy-new-report ، تاريخ التحميل : (2013/04/27) .
- قوريش، نصيرة.(2008). **أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر**.*مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* .(العدد 05).
- مخضار، سليم.(2017-2018). **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**.أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :بحوث العمليات وتسيير المؤسسات ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان .

- بوهيدل، سليم.(2016-2017). **اشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية –آفاق 2025-** .أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة الحاج لخضر باتنة.
- رمزي، وليد.(19ديسمبر 2017).**الحكومة تلغي نظام الرخص وتمنع استيراد 900 منتوج في 2018** "،[على الخط] ،جريدة الحدث الالكترونية ، ،متاح على الموقع الالكتروني :ttps://www.tsa-algerie.com/ar/90 ،تاريخ الاطلاع :(2018/05/08).
- ANDPME :" **Programme National de Mise à Niveau des Petites et Moyenne Entreprise** ,"présentation du programme.
- سليمان، ناصر، حديدي، آدم.(2015). **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أي دور لبنك الجزائر؟**"، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*.(العدد 02).

. الهوامش:

(*)- كان العجز الموازني لسنة 2015 الأكثر ارتفاعا منذ سنة 2009 ،نتج هذا الوضع عن انخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بحوالي 30 ٪ عقب انخفاض متوسط سعر البترول، وعن ارتفاع معتبر في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز.

(**)- صندوق **ضبط الموارد** الذي أنشأته الجزائر عام 2000، يصنف ضمن الصناديق الخاصة وينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، وتم إنشاء الصندوق بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000 بناء على القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، وينصص القانون على أنه "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ،ويفيد في هذا الحساب، أولا في باب الإيرادات، فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.ثانيا في باب النفقات، ضبط نفقات

وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية، تخفيض الدين العمومي.

(***)–إن الصناعة الجزائرية مريضة ،وتعاني من الهشاشة على الرغم من عمليات التطهير المالي وإعادة جدولة الديون ومسحها ، إذ أن سلسلة العمليات التي استفادت منها المؤسسات العمومية لدى البنوك لم تساهم في ضمان توازن مالي للمؤسسات.

(***)– من خلال الإحصائيات يتبين أن الصناعة الجزائرية مريضة ،وتعاني من الهشاشة على الرغم من عمليات التطهير المالي وإعادة جدولة الديون ومسحها ، إذ أن سلسلة العمليات التي استفادت منها المؤسسات العمومية لدى البنوك لم تساهم في ضمان توازن مالي للمؤسسات.

(***)– من خلال الإحصائيات يتبين أن الصناعة الجزائرية مريضة ،وتعاني من الهشاشة على الرغم من عمليات التطهير المالي وإعادة جدولة الديون ومسحها ، إذ أن سلسلة العمليات التي استفادت منها المؤسسات العمومية لدى البنوك لم تساهم في ضمان توازن مالي للمؤسسات.

(****)– عرفت هذه الفترة انفتاح القطاع الصناعي الجزائري على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمتمثلة في صناعة الأدوية وصناعة السيارات، وكذا الصناعات الكهرومنزلية وصناعة الهواتف الذكية، لكن إلى غاية يومنا هذا فإن جل هذه الصناعات هي عبارة عن صناعات تركيب وتعبئة وليست صناعة إنتاج حقيقي.

(*****)– الإحصائيات تبين أن توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتعلق بدرجة كبيرة بقطاع الطاقة والمحروقات، ويأتي في المركز الثاني قطاع الخدمات وفي المركز الثالث قطاع البناء والأشغال العمومية ،وهذا ما يوضح جليا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تستهدف القطاعات التي تتميز بالربحية العالية وبالمردودية الكبيرة وعدم المخاطرة.

(******)–يتخوف المحللون الاقتصادية من هذا القرار ويتوقعون أن يكون سلبي على المدى القصير، باعتباره تسبب في ارتفاع للأسعار نتيجة الندرة التي شهدتها السوق الوطنية من هذه المواد بسبب قلة الإنتاج وكثرة الطلب، أما الإيجابيات التي قد تنعكس على تطبيقه في المدى المتوسط والطويل، لكن الإشكال الأكبر لدى الوزارة هو اتخاذها لقرار منع استيراد هذه المواد دون تحضير مسبق لأي أرضية سلسة تسمح بهذا الانتقال.